J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.5 (10): 1575 - 1589, 2014

STUDY OF THE DETERMINANTS AND THE POSSIBILITIES TO ADVANCED AGRICULTURAL COOPERATIVES IN AGRICULTURAL FINANCE AND CREDIT IN EGYPT

Khalaf, M. M. ; Samah K. Mohamed ;S. M. Elgazar and faiza A. Mohamed
Agricultural Economic Research Institute (AERI)
Agricultural Research Centre

دراسة المحددات والممكنات لتطوير التعاونيات الزراعية فى التمويل والائتمان الزراعي فى مصر "

محمود محمد خلاف ،سماح كامل محمد، ، سمير محمود الجزار وفايزة أحمد محمد
معهد بحوث الإقتصاد الزراعي

الملخص

تعتبر الجمعيات التعاونية الزراعية أحد أهم مكونات الإطار المؤسسى الزراعى والذى من خلالها يجب أن يتم توفير الائتمان الزراعى بكافة أنواعه لتحقيق متطلبات نمو ذلك القطاع فى ظل الأهداف الإستراتيجية المخططة . ونظراً لأن القطاع التعاونى تعرض لكثير من المتغيرات خلال العقود الماضية ، فإن تفاعل تلك المتغيرات والنتائج المترتبة عليها تلقى بظلالها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على وظائف ومهام التعاونيات الزراعية وتعاملاتها مع المنتجين الزراعيين ، الأمر الذى يتطلب توفير الموارد المالية اللازمة لها من خلال الاعتماد على الذات فى ظل المحددات الحالية والممكنات المستقبلية حتى يمكن تهيئة القطاع التعاونى لمواجهة تحديات القرن الحالى

لذا تهدف هذه الدراسة بصفة رئيسية التعرف على المحددات الحالية لأداء التعاونيات الزراعية ، ووضع تصور مستقبلى لتطوير وتفعيل دورها فى مجال التمويل والائتمان الزراعى لتعظيم الفائدة المرجوة منها وزيادة قدرتها على المواءمة مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحادثة على المستويين العالمى والمحلى .

وتشير أهم نتائج الدراسة إلى تزايد الاتجاه العام لاجمالى رأس مال التعاونيات الزراعية المحلية متعددة الاغراض بلغ نحو ١٢٥٥٧٦ الف جنيه سنويا بمعدل نمو بلغ نحو ٤.٥% ، كما تبين أن الاتجاه العام لاجمالى راس مال التعاونيات الزراعية المحلية للإصلاح الزراعي متزايد غير معنوى بلغ نحو ٢١٠٩.٣ جنيه سنويا بمعدل نمو بلغ نحو ١٠.٧% ، واتضح أيضا أن الاتجاه العام لا جمالى راس مال التعاونيات الزراعية المحلية للاستصلاح الزراعى متزايد غير معنوى بلغ نحو ٢١٦.٨ الف جنيه سنويا بمعدل نمو بلغ نحو ٢.٧% .

و باستطلاع اراء المبحوثين عن الوضع المستقبلي للتعاونيات فقد أكد ١٠٠% من عينة الدراسة على ضرورة استقلالية التعاونيات وتفرد القطاع التعاوني فى اتخاذ الإجراءات التى تحقق الأهداف التى أنشئت التعاونيات الزراعية من اجلها، كما أوضح ٥٣% من المبحوثين انهم يفضلون الاعتماد على الذات فى ممارسة النشاط التعاوني الزراعي كما اوضح ٧٣% رغبتهم فى إنشاء بنك تعاوني يسهم فيه أعضاء التعاونيات والتخلص من نظام التمويل السابق، وان نحو ٨٧% منهم يؤكدون على ان هذة العلاقة بين التعاونيات الزراعية والدولة تصبح فعالة بالمبادرة بالفعل والعمل والرأي والمطالب بينهما، وفى ظل الوضع السياسي الحالي و الذي تعيش فيه مصر بعد ثورة ٢٥ يناير يفضل ٧% منهم انه من الأفضل أن تعتمد العلاقة بين البينان التعاوني والقوي السياسية فى المجتمع على كل من الحياد السياسي و الحياد السلبي .

المقدمة :

بعد ان اتجهت الدولة إلى تبنى سياسة التحرر الاقتصادي وما ترتب عليها من إلغاء الدعم مع الحرية فى تسويق المنتجات الزراعية وتداول وتوزيع مستلزمات الإنتاج وتحرير أسعار المحاصيل وإلغاء التوريد الاجبارى للمنتجات الزراعية ، فإن طبيعة تلك التغيرات والمعطيات الجديدة فى القطاع الزراعى المصرى تفرض على التعاونيات الزراعية مسئولية إعادة تطوير أدائها وأنشطتها بما يتمشى مع متطلبات واحتياجات هذه البيئة الجديدة لتصبح أكثر فعالية فى ظل ظروف الاقتصاد الحر . ولن يتسنى للقطاع التعاونى القيام بمهامه فى الظروف الراهنة إلا إذا تمتع بكفاءة عالية مع تحريره من كافة القيود بطريقة تمكنه من الصمود ومنافسة

غيره من الكيانات الأخرى خاصة وأن الدولة لم تعطى القطاع التعاونى اهتماما بنفس القدر الذى أعطته للقطاع الخاص .

مشكلة البحث

بالرغم من أن توفير مصادر ائتمان مناسبة ومأمونة للقطاع الزراعى يعتبر أحد الشروط الضرورية لتنمية وتطوير ذلك القطاع ، إلا أنه شرط غير كاف حيث أن الإطار المؤسسي والتنظيمي والتشريعي الكفء وأهدافه التنموية المدروسة والمحددة كلها شروط يجب أن تعمل معاً لتحقيق التنمية الزراعية المنشورة .

وتعتبر الجمعيات التعاونية الزراعية أحد أهم مكونات الإطار المؤسسى الزراعى والذى من خلالها يجب أن يتم توفير الائتمان الزراعى بكافة أنواعه لتحقيق متطلبات نمو ذلك القطاع فى ظل الأهداف الإستراتيجية المخططة .

ونظراً لأن القطاع التعاونى تعرض لكثير من المتغيرات خلال العقود الماضية ، فإن تفاعل تلك المتغيرات والنتائج المترتبة عليها تلقى بظلالها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على وظائف ومهام التعاونيات الزراعية وتعاملاتها مع المنتجين الزراعيين ، الأمر الذى يتطلب توفير الموارد المالية اللازمة لها من خلال الاعتماد على الذات فى ظل المحددات الحالية والممكنات المستقبلية حتى يمكن تهيئة القطاع التعاونى لمواجهة تحديات القرن الحالى

هدف البحث :

يهدف هذا البحث بصفة رئيسية التعرف على المحددات الحالية لأداء التعاونيات الزراعية ، ووضع تصور مستقبلى لتطوير وتفعيل دورها فى مجال التمويل والائتمان الزراعى لتعظيم الفائدة المرجوة منها وزيادة قدرتها على المواءمة مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحادثة على المستويين العالمى والمحلى ، كما يهدف البحث بصفة خاصة الى التعرف على : ١- البنيان التعاونى الزراعى المصرى ودوره فى التنمية الزراعية ٢-تطور عدد الأعضاء و رأس المال وعدد الجمعيات التعاونية الزراعية. ٣ - التعرف على مصادر تمويل الجمعيات. ٤-وضع تصور مستقبلي لتطوير دور الجمعيات التعاونية الزراعية فى ظل المتغيرات الحالية.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، الإدارة المركزية للتعاون الزراعى ، الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى ، نشرات التعاون للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى ، الدراسات والمراجع التى تناولت موضوع الدراسة .

وتم استطلاع راى المهتمين بالتعاونيات الزراعية للائتمان بالاتحاد التعاونى الزراعى المركزى والادارة المركزية للتعاون الزراعى والتنفيذين المختصين بالتعاونيات العامة فيما يتعلق بالالتزام بالمبادئ التعاونية والتمويل والتسويق ومستلزمات الانتاج وعلاقة الدولة بالتعاونيات.

وتم تصميم استمارة استبيان أعدت لهذا الغرض والتى تتضمن بعض الاسئلة فيما يتعلق بالالتزام بالمبادئ التعاونية ، التمويل، التسويق، ومستلزمات الانتاج والانتاج الكلى ، وعلاقة الدولة بالتعاونيات بالاضافة الى اسلوب التقييم الريفى السريع Rapid Rural Assesment(R.R.A) للقيادات التعاونية للجمعيات المحليةمتعددة الاغراض لمعرفة ارائهم فى اداء تعاونياتهم لمقارنتها باراء قياداتهم على قمة الهيكل التعاونى وتم الاختيار العشوائى لبعض المحافظات وهى تتمثل في محافظتي البحيرة والمنوفية نظرا لكون التعاونيات المحلية يحكمها قانون التعاون الزراعى ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ وتتفق جميع هذة التعاونيات الزراعية المحلية في الغرض والهدف الذى أنشئت من أجله وذلك لكى يتم الحصول على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية عن التعاونيات الزراعية المصرية، على ان يكون رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه هو وحدة المشاهدة او المعاينة في الجمعيات التعاونية الزراعية وقد بلغ عدد استمارات الاستبيان خمسة عشر استمارة تمثل جميع الجمعيات العامة، بالإضافة الى بيانات البحث الريفي السريع .

النتائج البحثية ومناقشته

تتوزع الجمعيات التعاونية الزراعية فى مصر وفقا لاهميتها النسبية الى اربعة انواع رئيسية تتمثل فى :
١- الجمعيات التعاونية الزراعية للائتمان الزراعي ٢- الجمعيات التعاونية الزراعية للإصلاح الزراعى
٣- الجمعيات التعاونية الزراعية لاستصلاح الاراضى ٤- الجمعيات التعاونية الزراعية النوعية

ويندرج تحت هذا النوع من التعاونيات جمعيات متخصصة فى المحاصيل الرئيسية مثل البطاطس و القطن والمحاصيل الزيتية وغيرها وسوف يتناول البحث الجمعيات العامة الخمسة عشر كلها بالدراسة التحليلية من خلال استمارة الاستبيان التي يتم أخذ رأى القيادات التعاونية بها.

تعتبر الجمعيات التعاونية الزراعية للائتمان سواء كانت متعددة الأغراض أو متخصصة والجمعيات التعاونية للاراضى المستصلحة والجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى فى مصر منظمات حيوية لعملية التنمية الريفية وتعتبر الجمعيات التعاونية الناجحة منها لها دور إيجابي فى خلق الطلب على أعمال النقل والتعبئة والفرز والتدريج والتخزين والتشغيل بل و تسهم أيضا فى تقديم رأس المال اللازم للتمويل . وللتعاونيات دور بارز فى تقديم خدمات الإرشاد الزراعى وعقد ندوات التوعية الشاملة للزراع وتعريفهم بأحسن طرق الخدمة وأنسب المعاملات الزراعية وأحدث الأساليب العلمية والفنية فى الزراعة وكثيرا من أنشطة التدريب والحرف الزراعية واليدوية وتنمية المهارات التي ترفع من مستوى الأعضاء والمرأة الريفية .

أولا : الاتجاه الزمني العام لبعض متغيرات البحث

١- تطور رأس مال الجمعيات التعاونية المحلية متعددة الأغراض

أ- تطور رأس مال الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية للإئتمان

يتبين من الجدول رقم (١) أن اجمالى رأس مال الجمعيات التعاونية للإئتمان تبلغ نحو ٤١٥١٠ الف جنيه عام ١٩٩٩ بينما يبلغ نحو ٦٢٩٣٩ الف جنيه عام ٢٠١٠ بمتوسط يبلغ نحو ٥١٣٩٤ ألف جنيه :

$$ص_{هـ}^{\wedge} = ٣٦٢٠٨.٤ + ٢٣٣٦.٣ س_{هـ} \quad (٩.١)^{**}$$

ر =٠.٩٤٤ ر-٢ = ٠.٠.٨٨٠ ف= ٨٢.٤

حيث : $ص_{هـ}^{\wedge}$: تمثل القيمة التقديرية لرأس مال الجمعيات التعاونية للإئتمان بالألف جنيه في السنه هـ .

س هـ : تمثل متغير الزمن .

هـ : تمثل السنوات ١ ، ٢ ، ٣ ، .....، ١٢.

** : معنوي .

يتبين من المعادلة الإتجاهيه أن رأس مال الجمعيات التعاونية للإئتمان يتزايد بنحو ٢٣٣٦.٣ الف جنيه سنويا وهو تزايد معنوي إحصائيا حيث يبلغ معامل التحديد المعدل نحو٠.٨٨ اى ان متغير الزمن مسئول عن التغيرات الحادثة فى رأس مال تعاونيات الائتمان الزراعي بنحو ٨٨%، ويفسر ذلك بان الجمعيات العمومية العادية وغير العادية بجميع

أنواعها تتخذ قراراتها بزيادة رأس المال على فترات زمنية متفرقة لمواجهة الطلب المتزايد على الأسمدة والخدمات التي يحتاجها الأعضاء نظرا لعدم تعديل التشريعات التعاونية الحالية لزيادة رأس المال حيث مازالت قيمة السهم للفدان بالحيازة الجديدة بالتعاونية قيمته واحد جنيه مصري طبقا للقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ ولائحته التنفيذية التى لم تنالها يد التعديل التشريعي حتى الان.

ب – تطور رأس مال الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية للإصلاح الزراعي

يتبين من الجدول رقم (١) اجمالى رأس مال التعاونيات الزراعية المحلية للإصلاح الزراعي يبلغ نحو ١٢٦٨٢الف جنيه عام ١٩٩٩ بينما يبلغ نحو ٧٥٧٨٤ ألف جنيه عام ٢٠١٠ بمتوسط يبلغ نحو ١٩٧٣٣ ألف جنيه :

$$ص_{هـ}^{\wedge} = ٦٠٢٢ + ٢١٠٩.٣ س_{هـ} \quad (١.٤)$$

ر = ٠.٣٩٤ ر-٢ = ٠.٠٧١ ف = ١.٨

حيث : $ص_{هـ}^{\wedge}$: تمثل القيمة التقديرية لرأس مال الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي بالألف جنيه في السنه هـ.

س هـ : تمثل متغير الزمن .

هـ : تمثل السنوات ١ ، ٢ ، ٣ ، .....، ١٢.

جدول (١) : تطور عدد الجمعيات التعاونية الزراعية وعدد الأعضاء وراس المال بالتعاونيات الزراعية المتعددة الأغراض(الائتمان،الاصلاح، الاستصلاح) طبقا لجهات الإشراف من عام ١٩٩٨/١٩٩٩إلى عام ٢٠٠٩/٢٠١٠

البيان	الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض									الاجمالى العام		
	الجمعيات التعاونية للائتمان			للإصلاح الزراعى			الجمعيات التعاونية الاراضى المستصلحة			عدد الجمعيات المحلية	عدد الأعضاء بالألف	رأس المال بالألف جنيه
	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال بالألف جنيه	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال بالألف جنيه	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال بالألف جنيه			
١٩٩٩	٥٢٤٨	٣١٨٣	٤١٥١٠	٧٧٥	٣٤٣	١٢٦٨٢	٥٨٤	٢٠٨	٦٢٤١	٦٦٠٧	٣٧٣٤	٦٠٤٣٣
٢٠٠٠	٥٢٥٢	٣٤٠٥	٤١٩٦٢	٧٧٩	٣٣٤	١٣٨٦٥	٤٨٢	١٩٨	٦٩٦٥	٦٥١٣	٣٩٣٧	٦٢٧٩٢
٢٠٠١	٥٢٤٢	٣٤٨٧	٤٢٢١٠	٧٧٥	٣٤٠	١٤١٠١	٤٨٧	١٩٨	٧١٥٢	٦٥٠٤	٤٠٢٥	٦٣٤٦٣
٢٠٠٢	٤٢٣٨	٣٣٨١	٤٣٨٣٤	٧٥٨	٣٥٧	١٤٣٤٢	٥٩٢	٢٢٨	٧٢٨٧	٥٥٨٨	٣٩٦٦	٦٥٤٦٣
٢٠٠٣	٤٢٣٦	٣١٢٧	٤٤٢٧٩	٧٥٨	٣٤٥	١٢٤٧٧	٥٤١	١٨٢	٧١٩٨	٥٥٣٥	٣٦٥٤	٦٣٩٥٤
٢٠٠٤	٤٢٣٦	٣٨٣٥	٤٩٧٧٦	٧٥٨	٣٥٩	١٥١٣٩	٥٨٩	٢٧٤	٨٥١٢	٥٥٨٣	٤٤٦٨	٧٣٤٢٧
٢٠٠٥	٤٢٦١	٣٤٥٢	٥٣١٩٥	٧٥٨	٣٥٧	٢٣٥٧٠	٥٨٩	٢٧٤	٨٥١٢	٥٦٠٨	٤٠٨٣	٨٥٢٧٧
٢٠٠٦	٤٢٤٦	٣٥٨١	٥٤٢١٢	٧٥٨	٣٣٨	٢٥٤٦٥	٥٨٩	٢٧٤	٨٥١٣	٥٥٩٣	٤١٩٣	٨٨١٩٠
٢٠٠٧	٤٢٥١	٣٦٢٣	٥٤٨٥٠	٧٦١	٣٦٥	٢٥٩٨٤	٥٩٢	٢٧٥	٨٩٦٥	٥٦٠٤	٤٢٦٣	٨٩٧٩٩
٢٠٠٨	٤٢٧١	٣٦٢٤	٦٧١٨٨	٧٥٨	٣٤٩	١٧٤٧	٥٩٣	٢٧٥	٨٥٦٠	٥٦٢٢	٤٢٤٨	٧٧٤٩٥
٢٠٠٩	٤٢٧٣	٤٣٥٣	٦٠٧٧٤	٧٥٨	٣٤٩	١٦٤٥	٥٩٣	٢٧٥	٨٥٥٧	٥٦٢٤	٤٩٧٧	٧٠٩٧٦
٢٠١٠	٤٢٧٥	٤٣٧٥	٦٢٩٣٩	٧٦١	٣٥٤	٧٥٧٨٤	٥٩٤	٢٧٦	٨٥٥٨	٥٦٣٠	٥٠٠٥	١٤٧٢٨١
الإجمالى	٥٤٠٢٩	٤٣٤٢٦	٦١٦٧٢٩	٩١٥٧	٤١٩٠	٢٣٦٨٠١	٦٨٢٥	٢٩٣٧	٩٥٠٢٠	٧٠٠١١	٥٠٠٥٣	٩٤٨٥٥٠
المتوسط	٤٥٠٢	٣٦١٩	٥١٣٩٤	٧٦٣	٣٤٩	١٩٧٣٣	٥٦٩	٢٤٥	٧٩١٨	٥٨٣٤	٤٢١٣	٧٩٠٤٦

المصدر:١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٢- نشرة النشاط التعاونى فى القطاع الزراعى ٢٠١٠

ويتبين من المعادلة الإتجاهيه أن رأس مال الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي متزايد وهو غير معنوي إحصائيا بلغ نحو ٢١٠٩.٣ جنيه سنويا و يبلغ معامل التحديد المعدل نحو٠.٠.٧١ بما يعنى ان متغير الزمن مسئول عن التغيرات الحادثة فى رأس مال تعاونيات الإصلاح الزراعي بنحو ٠.٧%، وان معامل الارتباط بينهما يبلغ نحو٠.٣٩ وهو ارتباط ضعيف ويفسر ذلك بان التعاونيات الزراعية بالإصلاح الزراعي تستثمر رأس المال المتوفر لديها بمشروعات إنتاجية حقيقية مثل مصانع الأعلاف وإنتاج الدواجن وإلا نتاج الحيواني بموازنات استثمارية فى صناديق خاصة بها وبالتالي فهى لا تحتاج الى زيادة راس المال حيث ان حيازات الإصلاح الزراعي غير قابلة للتجزئة او التفتت الحيازى ولكن تنتقل الحيازة لأحد أفراد الأسرة بالتوكيل من الورثة لأحدهم ولهذا لا تقوم التعاونية بمطالبة العضو الجديد باسهم على الحيازات الجديدة.

ج - تطور رأس مال الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية للاستصلاح الزراعي

يتبين من الجدول رقم (١) أن اجمالى رأس مال التعاونيات الزراعية المحلية للاستصلاح الزراعي يبلغ نحو ٦٢٤١الف جنيه عام ١٩٩٩ بينما يبلغ نحو ٨٥٥٨ الف جنيه عام ٢٠١٠ بمتوسط يبلغ نحو ٧٩١٨ الف جنيه، وبإجراء الاتجاه الزمني العام تبين من المعادلة : ص هـ^ = ٦٥٠٩+٢١٦.٨ س هـ
(٦.٥)**

ر= ٠.٨٨٣ ر-٢ = ٠.٧٥٨ ف= ٤٢.٣

حيث : ص هـ^ : تمثل القيمة التقديرية لرأس مال الجمعيات التعاونية للإستصلاح الزراعي بالألف جنيه في السنه هـ .

س هـ : تمثل متغير الزمن .

هـ : تمثل السنوات ١ ، ٢ ، ٣ ، .....، ١٢.

** : معنوي .

ويتبين من المعادلة الإتجاهيه أن رأس مال الجمعيات التعاونية للإستصلاح الزراعي متزايد و معنوي إحصائيا يبلغ نحو ٢١٦.٨الف جنيه سنويا و يبلغ معامل التحديد المعدل نحو٠.٧٥٨ بما يعنى ان متغير الزمن مسئول عن التغيرات الحادثة فى راس مال تعاونيات الائتمان الزراعى بنحو ٧٦%، وان معامل الارتباط بينهما بلغ نحو٠.٨٨٣ وهو ارتباط قوى ، وتفسر معنوية النموذج ومعامل الارتباط القوى بان الزيادة فى رأس المال ترجع إلى استصلاح واستزراع اراضى جديدة تضاف الى حيازات الجمعيات التعاونية الزراعية بالا راضى المستصلحة .

٢- تطور عدد التعاونيات الزراعية المحلية متعددة الأغراض

أ- تطور عدد الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية للإئتمان

يتبين من الجدول رقم (١) اجمالى عدد التعاونيات الزراعية المحلية للإئتمان يبلغ نحو ٥٢٤٨عضو عام ١٩٩٩ بينما يبلغ نحو ٤٢٧٥عضو عام ٢٠١٠ بمتوسط يبلغ نحو ٤٥٠٢عضو بالتعاونيات :

$$\hat{ص}_{هـ} = ٥٠٩٧.٦٧ - ٩١.٦ \text{ س}_{هـ}$$
$$(-٣.٤)^{*}$$

ر =٠.٧٣٤ ر-٢ = ٠.٤٩٣ ف= ١١.٧

حيث : $\hat{ص}_{هـ}$: تمثل العدد التقديري للجمعيات التعاونية الزراعية المحلية للإئتمان في السنه هـ .

س $_{هـ}$: تمثل متغير الزمن .

هـ : تمثل السنوات ١ ، ٢ ، ٣ ، .....، ١٢.

***** : معنوي .

ويتبين من المعادلة الإتجاهيه لعدد التعاونيات الزراعية المحلية للإئتمان تناقص بنحو ٩١ تعاونية سنويا و يبلغ معامل التحديد المعدل نحو٠.٤٩٣ بما يعنى ان متغير الزمن مسئول عن التغيرات الحادثة فى عدد تعاونيات الائتمان الزراعي بنحو ٤٩%، وان معامل الارتباط بينهما بلغ نحو٠.٧٣ وهو ارتباط قوى ويفسر ذلك التناقص المعنوي بأنه خلال تلك الفترة الزمنية تم دمج التعاونيات الصغيرة والتى تنخفض مساحتها عن ٧٥٠ فدان فى جمعيات أخرى قريبة منها فى الزمام لزيادة حجم التعامل وتحقيق التكامل بينهما ولهذا تناقص عدد التعاونيات الزراعية متعددة الأغراض.

ب- **تطور عدد الجمعيات التعاونية المحلية للإصلاح الزراعي**

يتبين من الجدول رقم (١) اجمالى عدد التعاونيات الزراعية المحلية للإصلاح الزراعي يبلغ نحو ٧٧٥ عضو عام ١٩٩٩ بينما يبلغ نحو ٧٦١عضو عام ٢٠١٠ بمتوسط يبلغ نحو ٧٦٣عضوا بالتعاونيات:

$$\hat{ص}_{هـ} = ٧٣٣.٢٤ - ١.٦ \text{ س}_{هـ}$$
$$(-٣.١)^{*}$$

ر= ٠.٦٩٣ ر-٢ = ٠.٤٢٨ ف= ٩.٣

حيث: ص $_{هـ}^{\wedge}$: تمثل العدد التقديري للجمعيات التعاونية الزراعية المحلية للإصلاح الزراعي في السنه هـ .

س $_{هـ}$: تمثل متغير الزمن .

هـ : تمثل السنوات ١ ، ٢ ، ٣ ، .....، ١٢.

***** : معنوي .

ويتبين من المعادلة الإتجاهيه لعدد التعاونيات الزراعية المحلية للإصلاح الزراعي تناقص بنحوعدد ٢جمعية سنويا و يبلغ معامل التحديد المعدل نحو٠.٤٢٨ بما يعنى ان متغير الزمن مسئول عن التغيرات الحادثة فى رأس مال تعاونيات الائتمان الزراعي بنحو ٤٣%، وان معامل الارتباط بينهما يبلغ نحو٠.٦٩٣ وهو ارتباط يقترب من٧٠% ويفسر ذلك التناقص المعنوي فى عدد تعاونيات الإصلاح الزراعي بأنه خلال تلك الفترة الزمنية يتم رفع الحراسات عن بعض الاراضى التى تم الاستيلاء عليها لحساب الإصلاح الزراعي منذ عام ١٩٥٢ وبالتالي أصبحت حيازات بعض الملاك تؤول اليهم وخرجت من تعاونيات الإصلاح وتناقصت بالتالي مساحة التعاونية عن ٧٥٠ فدان وتم دمجها فى تعاونيات أخرى قريبة منها ولهذا تناقص عدد التعاونيات الزراعية بالإصلاح الزراعي.

ج- **تطور عدد الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية للاستصلاح الزراعي**

يتبين من الجدول رقم (١) اجمالى عدد التعاونيات الزراعية المحلية للاستصلاح الزراعي يبلغ نحو٥٨٤ تعاونية عام ١٩٩٩ بينما يبلغ نحو ٥٩٤ عضو عام ٢٠١٠ بمتوسط يبلغ نحو ٥٦٩ تعاونية :

$$\hat{ص}_{هـ} = ٥٢٣.٤١ + ٦.٩٧ \text{ س}_{هـ}$$
$$(٢.٣٧)^{*}$$

ر= ٠.٥٩٩ ر-٢ = ٠.٢٩٥ ف= ٥.٦٢

حيث : ص $_{هـ}^{\wedge}$: تمثل العدد التقديري للجمعيات التعاونية الزراعية المحلية للاستصلاح الزراعي في السنه هـ .

س $_{هـ}$: تمثل متغير الزمن .

هـ : تمثل السنوات ١ ، ٢ ، ٣ ، .....، ١٢.

***** : معنوي .

ويتبين من المعادلة الإتجاهيه لعدد التعاونيات الزراعية المحلية للاستصلاح الزراعي يتزايد بنحو ٧(سبع) تعاونيات سنويا و يبلغ معامل التحديد المعدل نحو٠.٢٩٥ بما يعنى ان متغير الزمن مسئول عن التغيرات

الحادثة فى رأس مال تعاونيات الاستصلاح الزراعي بنحو ٣٠%، وان معامل الارتباط بينهما بلغ نحو٠.٥٩٩ وهو ارتباط يقترب من٦٠% ويفسر ذلك التزايد المعنوي فى عدد تعاونيات الاستصلاح الزراعي بأنه خلال تلك الفترة الزمنية ازدادت عمليات استصلاح الاراضى سواء من الزراع ام من الدولة وبالتالي تطلب الأمر ارتباطهم بتكوين جمعيات تعاونية جديدة فى مناطق استصلاح الاراضى للاستفادة من خدمات هذة التعاونيات .

٣- تطور عدد أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية متعددة الأغراض

أ- تطور عدد أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية للإئتمان

يتبين من الجدول رقم (١) اجمالى عدد أعضاء التعاونيات الزراعية المحلية للإئتمان يبلغ نحو ٣١٨٣ الف عضو عام ١٩٩٩ بينما يبلغ نحو ٤٣٧٥ الف عضو عام ٢٠١٠ بمتوسط يبلغ نحو ٣٦١٩ الف عضو :

ص هـ^ = ٣٠٥٥.٣٨+ ٨٦.٦٨٥ س هـ

(٤.٠٢)**

ر = ٠.٧٩ ر-٢ = ٠.٥٨ ف = ١٦.٢

حيث : ص هـ^ : تمثل العدد التقديري لأعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية للإئتمان في السنه هـ .

س هـ : تمثل متغير الزمن .

هـ : تمثل السنوات ١ ، ٢ ، ٣ ، .....، ١٢.

**** :** معنوي .

ويتبين من المعادلة الإتجاهيه لعدد أعضاء التعاونيات الزراعية المحلية للإئتمان تزايد بنحو ٨٦.٧ الف عضو سنويا

و يبلغ معامل التحديد المعدل نحو٠.٥٨ بما يعنى ان متغير الزمن مسئول عن التغيرات الحادثة فى عدد اعضاء تعاونيات الائتمان الزراعي بنحو ٥٨%، وان معامل الارتباط بينهما يبلغ نحو ٠.٧٨٦ وهو ارتباط قوى ويفسر ذلك التزايد المعنوي بأنه خلال تلك الفترة الزمنية تم تقتيت حيازات التعاونيات المتعددة الأغراض نظرا لنظم التوريث الشرعي لحالات الوفاة للأعضاء الحائزين ا ولهذا تزايد عدد الأعضاء بالتعاونيات الزراعية متعددة الأغراض

ب- تطور عدد أعضاء التعاونيات المحلية للإصلاح الزراعي

يتبين من الجدول رقم (١) اجمالى عدد أعضاء التعاونيات الزراعية المحلية للإصلاح الزراعي يبلغ ٣٤٣ الف عضو عام ١٩٩٩ بينما يبلغ نحو ٣٥٤ الف عضو عام ٢٠١٠ بمتوسط يبلغ نحو ٣٤٩ الف عضو :

ص هـ^ = ٣٤١.٥٣+١.١٧٥ س هـ

(١.٥٨)

ر= ٠.٤٤٧ ر-٢ = ٠.١١٩ ف= ٢.٤٩

حيث : ص هـ^ : تمثل العدد التقديري لأعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية للإصلاح الزراعي في السنه هـ

س هـ : تمثل متغير الزمن .

هـ : تمثل السنوات ١ ، ٢ ، ٣ ، .....، ١٢.

ويتبين من المعادلة الإتجاهيه لعدد أعضاء التعاونيات الزراعية المحلية للإصلاح الزراعي يتزايد وهو غير معنوي بنحو الف عضو سنويا و يبلغ معامل التحديد المعدل نحو٠.١١٩ بما يعنى ان متغير الزمن مسئول عن التغيرات الحادثة فى عدد أعضاء تعاونيات الائتمان الزراعي بنحو ١٢% فقط، وان معامل الارتباط بينهما بلغ نحو٠.٤٤٧ وهو ارتباط ضعيف ويفسر ذلك التزايد الغير معنوي بأنه خلال تلك الفترة الزمنية لم تتغير التعديلات التشريعية الخاصة بأراض الإصلاح الزراعي خاصة أن هناك مشاكل قانونية بين هيئة الإصلاح الزراعي وأصحاب الاراضى المستولى عليها عام ١٩٥٢ .

ج- تطور عدد أعضاء التعاونيات المحلية لاستصلاح الاراضى

يتبين من الجدول رقم (١) أن اجمالى عدد أعضاء التعاونيات الزراعية المحلية لاستصلاح الاراضى يبلغ نحو ٢٠٨ الف عضو عام ١٩٩٩ بينما يبلغ نحو ٢٧٦ الف عضو عام ٢٠١٠ بمتوسط يبلغ نحو ٢٤٥ الف عضو : ص هـ^ = ١٨٨.١٣+ ٨.٧ س هـ

(٤.٤٩)**

ر= ٠.٨١٧ ر-٢ = ٠.٦٣٥ ف= ٢٠.٢

حيث : ص ـ^ : تمثل العدد التقديري لأعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية لاستصلاح الاراضى في السنه هـ س ـ : تمثل متغير الزمن .

هـ ـ : تمثل السنوات ١ ، ٢ ، ٣ ، .....، ١٢.

* * : معنوي .

ويتبين من المعادلة الإتجاهيه لعدد أعضاء التعاونيات الزراعية المحلية لاستصلاح الاراضى تزايد معنويا بنحو تسعة الاف عضو سنويا و يبلغ معامل التحديد المعدل نحو٠.٦٣٥ بما يعنى ان متغير الزمن مسئول عن التغيرات الحادثة فى عدد أعضاء تعاونيات استصلاح الاراضى بنحو ٦٤% ، وان معامل الارتباط بينهما يبلغ نحو٠.٨١٧ وهو ارتباط قوى ويفسر ذلك التزايد المعنوي بأنه خلال تلك الفترة الزمنية تزايدت مساحة الاراضى المستصلحة وبالتالي تطلب الأمر انضمام هذه الاراضى للتعاونيات الواقعة في نطاقها وهى تعاونيات أنشئت من اجل تأدية الخدمات لهؤلاء الأعضاء.

ثانيا: الدراسة الميدانية

تعتبر التعاونيات الزراعية أداه هامة من أدوات التنمية الريفية فى المجتمعات وبصفة خاصة فى الدول النامية وعن طريقها يمكن تنفيذ خطط التنمية للنهوض بالمجتمع الريفي . وفيما يلى توضيح للدراسة الميدانية للجمعيات العامة التي تعمل في القطاع الزراعي المصري

١ - الوضع المستقبلي للتعاونيات :

بإستطلاع آراء المبحوثين عن الوضع المستقبلي للتعاونيات بجدول(٢) فقد أكد ١٠٠% من عينة البحث على ضرورة استقلالية التعاونيات وتفرد القطاع التعاوني فى اتخاذ الإجراءات التى تحقق الأهداف التى أنشئت التعاونيات الزراعية من اجلها.

٢ - مدى إعتماد التعاونيات على نفسها :

كما أوضح ٥٣% من المبحوثين انهم يفضلون الاعتماد على الذات فى ممارسة النشاط التعاوني الزراعي ، بينما يرى ٣٣% منهم انه لابد من الاعتماد على الذات كليا و جزئيا على الدولة ، وعلى العكس من ذلك يرى نحو ١٣% من عينة الدراسة انه يجب الاعتماد أساسا على الدولة وجزئيا على الذات.

٣ - **مصدر التمويل والائتمان** :

تباينت اراء المبحوثين بالجمعيات التعاونية الزراعية العامة فيما يخص مصادر التمويل بها حيث اوضح ٧٣% رغبتهم فى إنشاء بنك تعاوني يسهم فيه أعضاء التعاونيات والتخلص من نظام التمويل السابق ، بينما يرى ٧% فقط منهم بتحويل بنك الائتمان الحالى الى بنك تعاونى ويرى ايضا ٧% الاعتماد على البنوك الحكومية مع تغيير انشطتها لاقراض وتمويل المشروعات الزراعية التى تعزف عنها هذة البنوك ولا تشارك فى تمويل المشروعات الزراعية، واوضح ١٣% ضرورة إنشاء صناديق التامين والادخار والاستثمار لمعالجة قضايا التمويل فى القطاع الزراعى.

٤ - العلاقة بين البنيان التعاوني و مكونات الحركة التعاونية الزراعية :

كما بين ٢٧% من المبحوثين رغبتهم في تحويل مكونات الحركة التعاونية إلى منظمات تعاونية ، في حين أبدى ٦٧% رغبتهم في تكوين لجان مسئولة عن تنسيق العمل ، بينما يرى ٧% من المبحوثين ضرورة الإعتماد على العلاقات الشخصية والصداقة .

٥- **طبيعة ومضمون العلاقة بين التعاونيات الزراعية والدولة** :

اتضح من خلال تحليل اراء المبحوثين بعينة الدراسة ان حوالى ٨٧% منهم يؤكدون على ان هذة العلاقة تصبح فعالة بالمبادرة بالفعل والعمل والرأي والمطالب بينهما، بينما يؤكد نحو ١٣% على ضرورة ان تكون التوجيهات المركزية من اعلي الى أسفل و الحصول على الإذن بالعمل قبل اتخاذ القرار وهذا ما يراه الجيل القديم من القيادات التعاونية التى تفضل بقاء الوضع على ماهو عليه دون التجديد والتطوير فى هذة العلاقات.

٦- العلاقة بين البينان التعاوني والقوي السياسية في المجتمع :

فى ظل الوضع السياسي الحالي و الذي تعيش فيه مصر بعد ثورة ٢٥ يناير يفضل نحو ٨٧% من المبحوثين الحياد السياسي ، بينما يفضل ٧% منهم انه من الأفضل أن تعتمد هذه العلاقة على كل من الإلتزام بالحزب الحاكم و الحياد السلبي .

٧- ترتيب الأولوية في العلاقات الاقتصادية الخارجية للتعاونيات :

توزع ترتيب أولوية العلاقات فيما بين المبحوثين وبعضهم البعض فى العلاقات الاقتصادية الخارجية للتعاونيات حيث اختصت العلاقات العربية بنحو ٤٧% والإفريقية ٢٠%والعلاقات الأوروبية والأمريكية بنحو ٧% لكل منهما والعلاقات الأسيوية بنحو ١٣%، بينما يرى ٧% من المبحوثين بالقيادات التعاونية بالجمعيات العامة عدم إعطاء أي أولوية لهذه العلاقات.

٨- مدى اتساع النشاط الاقتصادي للتعاونيات :

يتبين من تحليل آراء المبحوثين أن نحو ٧٣% منهم يفضلون الدور الاقتصادي الشامل للتعاونيات ، بينما يرى ٢٧% منهم أن الدور الاقتصادي الجزئي هو الأفضل .

٩- شكل العلاقات الاقتصادية الخارجية :

وبدراسة شكل العلاقات الاقتصادية الخارجية فيفضل ٦٧% من المبحوثين العلاقات الإقليمية ، أما ٢٧% منهم يفضلون علاقات ثنائية مع التنظيمات في كل دولة على حده ، بينما يفضل ٧% منهم العلاقات الدولية المختلطة .

١٠- تركيز الأنشطة والأعمال التعاونية :

كما يتضح من تحليل آراء المبحوثين أن نحو ٢٨% منهم يفضلون الدور الاقتصادي والاجتماعي و النقابي ، بينما يفضل ٢٢% منهم الدور الاقتصادي ، ونحو ٢٢% منهم يفضلون الدور الاقتصادي والاجتماعي ، أما نحو ١١% منهم فيفضلون الدور الاقتصادي و النقابي .

١١- طبيعة التشريع التعاوني المفضل :

وبدراسة التشريع التعاوني الذي يفضله المبحوثين فنجد أن ٤٧% منه يفضلون تشريع واحد ، بينما يفضل ٣٣% منهم تشريع زراعي الآخر لا زراعي بينهما درجة عالية من التعاون ، أم نحو ٢٠% منهم فيفضلون تشريعات متعددة كل منها يختص بقطاع تعاوني محدد .

١٢- تكوين كيانات تعاونية قوية قادرة علي المنافسة :

وبسؤال القيادات التعاونية الزراعية العامة عن الكيانات التعاونية التي تلاءم التعاونيات الزراعية فى جميع المستويات فتبين أن حوالى ٥٣% منهم يؤكدون على أن الممارسة هى التي ستؤدي الي التعاونيات القوية الناجحة ، بينما يرى ٤٧% منهم يرون أن ذلك يتم من خلال التشريع والقوانين الملائمة .

١٣- طبيعة العلاقات الاقتصادية التي يجب ان تسود بين التعاونيات :

نظرا لأهمية العلاقات الاقتصادية التي يجب ان تسود بين التعاونيات فقد كان **التكامل التعاوني العربي** هو الأوفر حظا فى أراء القيادات التعاونية الزراعية العامة التى استحوذت ارائهم على ٥٣% فى هذا الشأن ، بينما يؤكد ٣٣% منهم على ضرورة التنافس التعاوني المحلى فى هذة العلاقات ، بينما اختص التكامل التعاوني الدولي بنحو ١٣% من أرائهم فى هذا الشأن.

١٤- توزيع حقوق التصويت في الجمعيات العامة والاتحادات التعاونية :

وبدراسة توزيع حقوق التصويت في الجمعيات العامة والاتحادات التعاونية فقد أوضح نحو ٤٠% منهم على ضرورة أن يكون ذلك حسب التعامل الاقتصادي ، بينما يرى ٣٣% من المبحوثين بعينة الدراسة من هذة القيادات أن ذلك يتضح من خلال حجم العضوية ، ورغم ذلك فان حوالى ٧% من عينة الدراسة يرون أن ذلك يكون بالتساوي، و ٧% حسب أهمية القطاع ، و ٧% وطبقا لحجم رأس المال ، و ٧% وحسب الدور الاجتماعي .

التقييم الريفي السريع

استكمالا للبيانات ولزيادة التحقق والتأكيد من النتائج البحثية فقد تم عمل اللقاء الريفي السريع وأعدت مجموعة من الأسئلة لطرحها لهذا الهدف فقد تم عمل أربعة لقاءات في قري الدراسة المختلفة، وهى البريجات ،عبد المنعم رياض ، كفر داوود ، الأخماس وحضر اللقاء معظم أفراد عينة الدراسة المستهدفين بالاستبيان بالإضافة إلى غيرهم من نفس الفئات المستهدفة وقد طرحت الموضوعات المختلفة والمدون نتائجها في البحث.

جدول رقم(٢) :الأهمية النسبية للمتغيرات البحثية بعينة الدراسة بالجمعيات التعاونية الزراعية العامة المتعددة الأغراض

البيان	جملة العينة	البيان	جملة العينة

	عدد	%		عدد	%
١ - التعاونيات فى الوضع المستقبلي			٨-مدى اتساع النشاط الاقتصادي للتعاونيات		
ستقلالية وتفرد القطاع التعاوني	١٥	١٠٠	لدور الاقتصادي الشامل	١١	٧٣
لتبعية للقطاع الخاص	٠	٠	لدور الاقتصادي الجزئي	٤	٢٧
لاجمالى	١٥	١٠٠	الاجمالى	١٥	١٠٠
٢-مدي اعتماد التعاونيات على نفسها			٩-شكل العلاقات الاقتصادية الخارجية		
لاعتماد كليا علي الذات وجزئيا علي لدولة	٥	٣٣	علاقات ثنائية مع التنظيمات في كل دولة علي حدة	٤	٢٧
لاعتماد الكامل علي الذات	٨	٥٣	علاقات اقليمية مثل اتحاد تعاوني عربي أو افريقي	١٠	٦٧
لاعتماد اساسا علي الدولة وجزئيا علي لذات	٢	١٣	علاقات دولية مختلطة	١	٧
لاجمالى	١٥	١٠٠	الاجمالى	١٥	١٠٠
٣-مصدر التمويل والائتمان			١٠- تركيز الانشطة والاعمال التعاونية		
تحويل بنك قائم حاليا الي بنك تعاوني	١	٧	لدور الاقتصادي	٤	٢٢
نشاء بنك تعاوني يسهم فيه اعضاء لتعاونيات	١١	٧٣	الدور الاقتصادي الاجتماعي	٤	٢٢
ستمرار الاعتماد علي البنوك الحكومية	١	٧	لدور الاقتصادي والنقابي	٢	١١
نشاء صناديق التامين والادخار والاستثمل	٢	١٣	لدور الاقتصادي والاجتماعي والنقابي	٥	٢٨
لاجمالى	١٥	١٠٠	الاجمالى	١٥	١٠٠
٤-العلاقة بين البنيان التعاوني و مكونات الحركة التعاونية الزراعية			١١- طبيعة التشريع التعاوني المفضل		
تحول هذه المكونات الي منظمات تعاونية	٤	٢٧	تشريع واحد	٧	٤٧
تكوين لجان تكون مسئولة عن تنسيق العمل	١٠	٦٧	تشريع زراعي والاخر لا زراعي بينهما درجة عالية من التعاون	٥	٣٣
لاعتماد علي العلاقات الشخصية والصداقة	١	٧	تشريعات متعددة كل منها يختص بقطاع تعاوني محدد	٣	٢٠
لاجمالى	١٥	١٠٠	الاجمالى	١٥	١٠٠
٥- طبيعة ومضمون العلاقة بين التعاونيات الزراعية والدولة			١٢- تكوين كيانات تعاونية قوية قادرة علي المنافسة		
لمبادرة بالفعل والعمل والراي والمطالب	١٣	٨٧	بالتشريع والقوانين الملائمة	٧	٤٧
لتوجيهات المركزية من اعلي والاذن بالعمل قبل اتخاذ القرار	٢	١٣	لممارسة التي ستؤدي الي لتعاونيات القوية الناجحة	٨	٥٣
لاجمالى	١٥	١٠٠	الاجمالى	١٥	١٠٠
٦-العلاقة بين البينان التعاوني والقوي السياسية في المجتمع			١٣-طبيعة العلاقات الاقتصادية التي يجب ان تسود بين التعاونيات		
لالتزام بالحزب الحاكم	١	٧	لتكامل التعاوني العربي	٨	٥٣
لحياد السياسي	١٣	٨٧	لتنافس التعاوني المحلى	٥	٣٣
لحياد السلبي	١	٧	لتكامل التعاوني الدولى	٢	١٣
لاجمالى	١٥	١٠٠	الاجمالى	١٥	١٠٠
٧-ترتيب الأولوية في العلاقات الاقتصادية الخارجية للتعاونيات			١٤-توزيع حقوق التصويت في الجمعيات العامة والإتحادات التعاونية		
لعلاقات العربية	٧	٤٧	لتعامل الاقتصادي	٦	٤٠
لعلاقات الإفريقية	٣	٢٠	حجم العضوية	٥	٣٣
لعلاقات الأوربية و الأمريكية	١	٧	لتعامل الاقتصادي وحجم لعضوية	١	٧
لعلاقات الاسيوية	٢	١٣	همية القطاع وحجم راس المال	١	٧
عدم إعطاء اي اولوية لهذه القطاعات	١	٧	الدور الإجتماعي	١	٧
الإجمالي	١٥	١٠٠	الإجمالي	١٥	١٠٠

المصدر: استمارة الاستبيان الميدانية

فقد تم عمل لقاءات في محافظتي البحيرة و المنوفية، وقد حضر اللقاء في مركز كوم حمادة قرية البريجات١٠ مزارعين من فئة الملاك الحائزين باختلاف فئاتهم بالإضافة إلى ١٠ ملاك حائزين آخرين من أعضاء جمعيات الإصلاح الزراعي، بالإضافة إلى حضور اثنين من المشرفين الزراعيين بالجمعيات التعاونية الزراعية ومدير الجمعية ومفتش التعاون علي مستوي المركز، ومسئول الائتمان في بنك القرية وخمسة مفردات من مستأجرين الأراضي الزراعية وأربعة مفردات من العمالة الزراعية وأثنين من فئة المرأة المعيلة،

ويوضح الجدول (٣) أن أفراد الحضور في اللقاءات الريفية الأربعة التي تمت في ظل الحضور المختلف للمسئولين من بعض الجهات الائتمانية والمختلفة

يتضح من الجدول (٢) إلى أن إجمالى عدد الجمعيات المشتركة بعينة اللقاء الريفى السريع بمحافظة البحيرة على ثلاث جمعيات مشتركة حيث يمثل كل قطاع تعاونية واحدة مشتركة طبقا للقانون. و فى محافظة المنوفية فقد اشتملت عينة اللقاء الريفى السريع على ثلاث جمعيات مشتركة حيث يمثل كل قطاع تعاونية واحدة مشتركة طبقا للقانون.

جدول (٣) أفراد الحضور في اللقاء الريفى السريع.

الفئات المواقع	ملاك الأراضي	شباب الخريجين المستفيدين بالأرض	مستأجرين الأرض الزراعية	المرأة المعيلة	العمالة الزراعية	الإجمالي
البحيرة						
كوم حمادة	٢٠	٥	٤	٢	٢	٣٣
النوبارية	٦	٥	٥	١	٢	١٩
المنوفية						
السادات	١٠	٢	٥	٢	٤	٢٣
منوف	٥	-	٣	٢	٣	١٣
الإجمالي	٤١	١٢	١٧	٧	١١	٨٨

المصدر: استمارة الاستبيان الميدانية

١ - الدور الحالي والمستقبلي للتعاونيات الزراعية :

فى مجال بعض الخدمات العامة والاجتماعية فقد تبين من اراء المبحوثين بعينة اللقاء الريفى السريع المحلية المتعددة الأغراض ضعيف فى تقديم الخدمات العامة والاجتماعية والتى تساعد فى تحسين المعيشة حيث تقوم التعاونيات الزراعية المحلية المتعددة الأغراض بأنشطتها الاجتماعية من خلال فائض الميزانيات العمومية والحسابات الختامية بالجمعيات التى حققت فائض فى الميزانيات العمومية وطبقاً للقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠تقوم بتوزيع نسبة ٥% من الفائض للخدمات الاجتماعية والخدمات العامة فى القرى .

واقر جميع إفراد اللقاء الريفى السريع بضرورة استقلالية التعاونيات وتفرد القطاع التعاوني فى اتخاذ الإجراءات التى تحقق الأهداف التى أنشئت التعاونيات الزراعية من اجلها ويرون أيضا ضرورة استرداد أموالها ومقراتها ومخازنها التى استحوذ عليها بنك التنمية والائتمان الزراعى عام ١٩٧٦.

٢ -مدى اعتماد التعاونيات الزراعية على الذات

بمناقشة أفراد اللقاء الريفى السريع عن مدى اعتماد التعاونيات الزراعية المحلية متعددة الأغراض فى مستوياتها المختلفة خاصة فى القرية والجمعيات المشتركة على الذات فقد تبين ان الآراء تنقسم بين ضرورة الاعتماد الكلى على الموارد الذاتية وما يتطلبه ذلك من تعديل القانون والتشريعات الزراعية لكى تستطيع التعاونيات زيادة راس المال وانشاء المشروعات المختلفة وبين الراى الاخر الذى يرى ضرورة الاعتماد على الذات جزئيا وعلى الدولة فى نفس الوقت بادراج مخصصات مالية من الدولة للتعاونيات مثلما تفعل مع المستثمرين الذين يحصلون على دعم كبير رغم عدم استجابتهم للزراع فى تصدير حاصلاتهم البستانية والحقلية وغيرها.

٣ -مصدر التمويل والائتمان

اتفقت اراء أفراد اللقاء الريفى السريع بالجمعيات التعاونية الزراعية المحلية مع اراء المبحوثين بالدراسة الميدانية فى محافظات الدراسة فيما يخص مصادر التمويل بها حيث اوضح معظمهم على ضرورة إنشاء بنك تعاوني يسهم فيه أعضاء التعاونيات والتخلص من نظام التمويل السابق ، وتحويل البنك الائتمان الحالى الى بنك تعاونى مع ضرورة إنشاء صناديق التامين والادخار والاستثمار لمعالجة قضايا التمويل فى القطاع الزراعي.

وباستقراء أراء المبحوثين من مفردات عينة الدراسة بالبحيرة أوضح نحو٦٠% من مفردات العينة أن الجمعية لا تقدم لهم أي خدمة زراعية واجتماعية أو خلافه حاليا سوى بعض الأسمدة الكيماوية أحياناً بالإضافة إلى العمل الإرشادي، أما في البحيرة فقد أتضح أن نشاط التعاونيات يفوق ذلك بكثير حيث كميات أكثر من الأسمدة بالإضافة إلى خدمات التسوية بالليزر المجانية لصغار الزراع لغالبية المحاصيل الحقلية والتى استفاد منها نحو٣ مفردات من عينة محافظة البحيرة فى التسوية لزراعة بعض الحاصلات.

٤- مدى كفاية رأس المال:

واتفق أفراد اللقاء الريفي السريع على عدم كفاية رأس المال لمباشرة الجمعيةالمحلية لأنشطتها المبينة فى قوانين التعاون ، و عدم اللجوء للاقتراض من البنوك لارتفاع أسعار الفائدة وصعوبة توفير الضمانات الشخصية للحصول على القروض.

وبسؤال افراد اللقاء الريفى السريع عن قدرة هذة التعاونيات المشتركة والجمعيات المركزية على القيام بانشاء مشروعات التنمية الريفية او مشروعات التصنيع زراعى لمواجهة مشاكل فائض الانتاج الذى لا يتم تسويقه فقد اقر ١٠٠% منهم عدم قيام الجمعيات بهذا الدور لعدم كفاية راس المال بالجمعيات المحلية فى القرية ، الا انه رغم توافر راس المال فى الجمعيات المشتركة و المركزية فانها لم تقم بهذا الدور رغم توافر الامكانيات المادية بهذة التعاونيات ويرجع ذلك لضعف القيادات وانشغالها فقط بالأسمدة التى تتربح منها تلك القيادات

٥- أهم مشاكل انخفاض رأس مال الجمعيات

بمناقشة افراد اللقاء الريفى السريع عن أهم المشاكل التي تتسبب فى انخفاض رأس المال بالتعاونيات الزراعية خاصة بالا راضى الجديدة تبين اتفاقهم على أن هذه الأسباب تتلخص فى عدم توزيع العائد على المعاملات ، وضعف الاستثمار بالجمعيات ، ارتفاع سعر الفائدة ، نقص خبرة الجهاز الادارى، نقص التمويل الحكومي و نقص خبرة الجهاز الادارى.

٦- عوامل زيادة رأس المال بالتعاونيات الزراعية

كما أجمعت الآراء على أنه يمكن زيادة رأس المال من خلال إقرار التشريعات الميسرة لزيادة رأس مال الأعضاء بالتعاونيات ، وتوزيع العائد على المعاملات مما يزيد من تشجيع الأعضاء على زيادة مساهماتهم فى راس المال ، مساعدة الدولة للجمعيات من خلال إقرار اللامركزية فى اتخاذ القرارات. كما أنه يمكن زيادة راس مال التعاونيات من خلال مساندة الدولة بتوفير قروض مدعمة ، خفض نسبة الفائدة على القروض التى تحصل عليها الجمعيات، مساعدة الدولة للجمعيات المتعثرة.

٧- تحقيق كفاءة الإدارة في التعاونيات خلال المرحلة القادمة

باستطلاع أراء عينة الدراسة بالجمعيات العامة عن كيفية تحقيق الكفاءة الإدارية في التعاونيات بصفة عامة أوضح ١٠٠% من المبحوثين على ضرورة الفصل بين سلطتي الإشراف والتنفيذ اي يكون للجمعية العامة سلطة التوجيه العامة من خلال إقرار الأهداف السنوية والقواعد العامة لتنفيذها والمجلس المنتخب له سلطة الإشراف علي تنفيذ الأهداف وفق القواعد العامة والمدير لة كامل الصلاحيات والسلطات بمعاونة جهاز الوظيفي لانجاز الأهداف وفق القواعد العامة.

وبسؤالهم عن قيام الجمعيات المشتركة والمركزية بالإشراف والمتابعة والتوجيه للجمعيات المحلية بالقرى فقد افاد ١٠٠% منهم عدم قيام هذة الجمعيات بهذا الدور والذى يقوم به فقط هى ادارة التعاون الزراعى بالمركز واقروا بانهم لا يعلمون شيئا عن اى دور للادارات المركزية للتعاون الزراعى وليس لها اى دور انتاجى او اشرافى او ارشادى وهذا ما يسبب ضعف تعاونياتهم.

٨- العلاقة بين البنيان التعاوني و مكونات الحركة التعاونية الزراعية

يرى أفراد اللقاء الريفي السريع بالا راضى الجديدة والحاضرون اللقاء ان هذة العلاقة تتمثل فقط فى بعض التعاملات مع الإدارة الزراعية وإدارة التعاون الزراعي وهى جهات الإشراف لخدمة متطلبات الزراع من الخدمات المختلفة وأيضا مع الجمعية المشركة بالمركز للحصول على الأسمدة فقط ، اما باقى مكونات الحركة التعاونية فى المستويات الأعلى حتى الاتحاد التعاوني فلا يعلمون عنها شيئا وفى سبيل تقوية هذة العلاقات فيجب ان تحول هذه المكونات الي منظمات تعاونية ، تكوين لجان تكون مسئولة عن تنسيق العمل بينهما و تكوين لجنان تكون مسئولة عن تنسيق العمل.

٩- المشاكل الحالية والمعوقات والثغرات التشريعية التي تحول دون تطور التعاونيات

وعند سؤال أفراد اللقاء الريفي السريع عن أهم المشاكل التى تسبب عائقا أمام التعاونيات فى تطويرها وتحقيق أهدافها فقد تلخصت هذة الآراء على النحو التالى:

١- القانون الحالي لايصلح وبة قيود علي العمل في التعاقدات ويجب الغائة أو تعديله ليصبح التشريع التعاوني الموحد

٢- عدم تمكين الجمعيات من إنشاء شركات مساهمة وتدخل الدولة في العمل التعاوني وعدم كفاءة الاتحاد التعاوني الحالي، ويقترح السماح للتعاونيات بالاشتراك في رأس مال الشركات وذلك لاستثمار مدخراتها

٣- تداخل الاختصاصات بين الجهات الإدارية والتعاونيات والرقابة المتزايدة علي التعاونيات بما يعوق العمل بالجمعية التعاونية ويقترح لإعطاء فرصة للجمعيات التعاونية باللامركزية لإطلاق حرية العمل

٤- شروط عضوية مجلس الإدارة غير صالحة و نسبة الفلاحين غير ملائمة ، ٥- عدم إعطاء الجمعية الحق في المشاركة في إنشاء المشروعات ،٦- تعدد التشريعات ، هيمنة الجهاز الإداري للدولة، ٧- عدم إتاحة الفرصة للجمعيات التعاونية تأسيس مشروعات تعاونية أو تأسيس مساهمة بين التعاونيات ، تدخل الجهة الإدارية في كل كبيرة وصغيرة بالجهة ، ٨- نقص التمويل اللازم لتوفير مستلزمات الإنتاج من أسمدة وتقاوي وبذور

٩- عدم وجود آليات لتسويق المحاصيل ، ١٠- ضعف الجهاز الإداري (منتدب) ، ١١-إهمال الدولة للتعاونيات ١٢-عدم الاهتمام بالتوصيات العلمية ، ١٣-تدخل الدولة واحتكارها للوظائف بالتعاونيات

١٠- المقترحات المحددة لتطوير أساليب ونشاط التعاونيات في المرحلة المقبلة

وبعد مناقشة مستفيضة مع أفراد اللقاء الريفى السريع وفى حضور ممثلين للجهات الادارية وممثلين من تعاونيات الاصلاح والاستصلاح والائتمان تركزت ارائهم وتلخصت فى المقترحات التالية لتطوير اساليب وانشطة التعاونيات الزراعية فى المرحلة المقبلة فى الاقتراحات التالية:-

١- وضع امتيازات وحقوق في الجمارك لمستلزمات الإنتاج والآلات ، ٢- تحقيق خدمات الدولة المقدمة للتعاونيات لمساعدتها تنمية مشروعاتها ، ٣-مساندة الدولة للتعاونيات في المرحلة المقبلة ، ٤- رفع الوعي والثقافة التعاونية

٥- لجنة عليا مشتركة بين الاتحاد العام للتعاونيات والوزارات المعنية بالحركة التعاونية تتبع مجلس الوزراء

٦- التأكيد علي مبدأ العضوية اختيارية واستقلالية الإدارة ، إجادة عضوية مجلس الإدارة للقراءة والكتابة وحصول علي دورة تدريبية في مجال عمل الجمعيات ، مدة العضوية لاتزيد عن دورتين فقط ،زيادة قيمة السهم لتوفير.

٧-تخصيص أراضي جديدة للتعاونيات لإقامة مشروعات كبيرة تعاونية و زيادة الاستثمارات، ٨- دعم الفلاح وتوفير مستلزمات الإنتاج لها مباشرة .، ٩- إعداد كوادر إدارية ومالية تتضمن التعاونيات. ، ١٠- استقلال التعاونيات ، ١١-ضرورة التنسيق والتكامل بين التعاونيات ، ١٢-التمويل اللازم،إنشاء صناديق الادخار لتمويل الجمعية ، إنشاء بنك تعاوني ، ١٣-العمل علي الإعفاء من الجمارك لمحاصيل التصدير الرئيسية مثل الخضر والفاكهة ، ١٤-حق التعاونيات إقامة منافذ توزيع لمنتجاتها ، ١٥-عدم عرقلة الدولة في حجب نظام التوزيع علي الجمعيات العامة وحقه في إقامة منافذ توزيع منتجاتها ، ١٦-العمل علي الإعفاء من الجمارك لمحاصيل التصدير الرئيسية مثل الخضر والفاكهة ، ١٧-حق التعاونيات إقامة منافذ توزيع لمنتجاتها ، ١٨-عدم عرقلة الدولة في حجب نظام التوزيع علي الجمعيات العامة وحقه في إقامة منافذ توزيع منتجاتها ، ١٩-دمج الجمعيات وتكوين كيان قوي و إنشاء بنوك تعاونية لمساعدة الجمعيات.

لمحددات والمشاكل التي تواجه التعاونيات الزراعية في مصر :

أولا : المحددات

تعدد الجهات الحكومية بالأشراف والرقابة على التعاونيات وتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وتنظيم دور القطاع الخاص .

عدم اهتمام الدولة من التعاونيات .-عدم تنفيذ بعض أحكام قانون التعاون١٢٢ لسنة ١٩٨٠.

اهمال لمطالب التعاونيات - التشريع التعاوني . - صعوبات بالتمويل - المشاكل الإدارية والتنظيمية

- مشاكل تتعلق بنشر الوعي التعاوني. - مشاكل بتوفير احتياجات التعاونيات

ثانيا : المشاكل

١ - مشاكل متصلة بعلاقة التعاونيات بالحكومة .

تعدد الجهات الحكومية بالأشراف والرقابة على التعاونيات وتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وتنظيم دور القطاع الخاص - عدم وضوح موقف الدولة من التعاونيات والخلط وتتحول لمجرد وكالة تنوب عن الحكومة - عدم التزام الحكومة بتنفيذ بعض أحكام قانون التعاون - عدم الاستجابة لمطالب التعاونيات وعدم توفير الدولة للكوادر الإدارية والفنية .

٢ - مشاكل تتعلق بالتشريع التعاوني .

تطبيق مبدأ التعاون بين التعاونيات وعدم التزام الحكومة بتنفيذ أحكام قانون التعاون النافذ .

٣ - صعوبات بالتمويل وتوافر السيولة النقدية:-

ضعف التمويل الذاتي – صعوبة الحصول التعاونيات على قروض ويرجع إلى عدم وجود بنك كتخصص للتعاون وعدم السماح بالاقتراض من بنوك القطاع العام وصعوبة الحصول على قروض بأسعار فائدة متناسب .

٤ - مشاكل بعلاقة التعاونيات بالاتحاد:

عدم منح الاتحاد لممارسة دوره فى وضع الخطط للتعاونيات الأعضاء وضعف المخصصات للممارسة الاتحاد فى نشر الوعي التعاوني .

٥ - مشاكل إدارية وتنظيمية :-

عدم الالتزام التعاونيات بالأسلوب العلمي فى إدارة أعمالها.- الافتقار إلى الكفايات الإدارية المتخصصة .
عدم استقرار العاملين وتركهم للعمل فى التعاونيات .-عزوف الكفاءات الوطنية لتولى مناصب قيادية .
ضعف الرقابة الذاتية وسيطرة بعض الأعضاء على مقدرات الجمعية وتوجيهها لخدمة مصالحهم .

٦ - مشاكل تتعلق بنشر الوعي التعاوني.

ضعف الوعي التعاوني وعدم توافر التمويل وعدم توجيه لعقد دورات تدريبية وقصور فى أهداف التعاونيات.

٧ - مشاكل بتوفير احتياجات التعاونيات من السلع:

عدم قيام باستيراد احتياجات من السلع من الخارج .-الافتقار إلى وجود منظمات تعاونية لتجارة الجملة
- نقص التمويل لعمليات الشراء ونقص الكفاءات البشرية.- احتكار الوكلاء المجلين لغالبية السلع.
نقص السعات التخزينية وعدم توافر أسطول نقل تعاوني .

ثالثا : الممكنات

١-مقترحات تفعيل التعاونيات الزراعية. ٢-الإدارة الديمقراطية والاعتماد على الذات
٣-الموارد الرأسمالية والإدارة المالية. ٤-تطوير الهيكل التنظيمي للبنيان التعاوني .
٥-الأنشطة الرئيسية للتعاونيات الزراعية

المراجع

أبو هاشم أمين عبد العال ، دراسة تحليلية لكفاءة أداء التعاونيات الزراعية في الأراضي المستصلحة بجمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر ، ١٩٩٤.

أحمد عبد القادر عبد الله الجابري ، الآفاق المستقبلية للدور الإنتاجي للتعاونيات في تطوير و تنمية القطاع الزراعي بجمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر ، ١٩٩٨.

الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، الإدارة العامة للتعاون، ٢٠١١.

الميزانيات العمومية للجمعيات التعاونية الزراعية المحلية بمحافظة البحيرة ، بيانات غير منشورة ٢٠١٢

ثناء النوبى أحمد سليم، تقييم أداء بعض التعاونيات الزراعية فى مصر، مرجع سابق.

خالد أحمد أنور ، سمير محمود عبد الحميد ، تطوير التعاونيات الزراعية في مصر (دراسة حالة بمحافظة الشرقية) ، المجلة المصرية للبحوث الزراعية ، المجلد ٩٠ ، العدد ٤ ، ٢٠١٢ .

خالد أحمد يونس ، تطوير دور التعاونيات الزراعية في ظل سياسة الاصلاح الاقتصادي ، مجلة الأزهر للعلوم الزراعية ، العدد٣٢، ديسمبر ٢٠٠٠ ، ص ١-١٦.

شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، الموقع الرسمى لمحافظة البحيرة ، ٢٠١١ .

فخري شوشة (دكتور)، حسين عبد الوهاب إبراهيم (دكتور)، مفاهيم ومصطلحات تعاونية، الجمعية العلمية للتعاونيين المصرين، سلسلة المعرفة التعاونية (٣)، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص ١٦١.

محمد مهدى عصر (دكتور)، محمد صلاح قنديل (دكتور)، إدارة التعاونيات الزراعية، ١٩٨٥.

مصطفى رأفت عبد الظاهر ، وآخرون ، مشروع إعادة هيكلة التعاونيات الزراعية في ظل المتغيرات المحلية والعالمية المعاصرة ، المعهد العالي للتعاون الزراعي ، ٢٠٠٠ .

منير فودة سبع ، التحديات التي تواجه التعاونيات الزراعية في مصر، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي ، مركز البحوث الزراعية ، وزارة الزراعة ، ٢٠٠٣ .

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للتعاون الزراعي والتنمية الريفية، قانون التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠، والمعدل برقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ واللائحة التنفذية وتعديلاتها ٢٠٠٣،.

STUDY OF THE DETERMINANTS AND THE POSSIBILITIES TO ADVANCED AGRICULTURAL COOPERATIVES IN AGRICULTURAL FINANCE AND CREDIT IN EGYPT

Khalaf, M. M. ; Samah K. Mohamed ;S. M. Elgazar and faiza A. Mohamed
Agricultural Economic Research Institute (AERI)
Agricultural Research Centre

ABSTRACT

Considered agricultural cooperatives one of the main components of the institutional framework Agricultural and which of which must be Toviralatman Agricultural all types to achieve the requirements of the growth of the sector in the light of the strategic objectives planned. Because the cooperative sector suffered a lot of changes over the past decades, the interaction of those Almtgrat and their consequences overshadow the effects of direct and indirect jobs and tasks of the agricultural cooperatives and their dealings with agricultural producers, which requires the provision of financial resources necessary through self-reliance under the determinants of the current and the possibilities the future can even create the cooperative sector to meet the challenges of this century. therefore aim of this study in key to identify determinants of the current performance of the agricultural cooperatives, and visualize a future for the development and activation of its role in the field of finance and Agricultural Credit to maximize the usefulness of them and increase their ability to harmonize with economic and social changes and political incident on the global and local levels. indicate the most important findings of the study to an increase in the general direction of the total capital agricultural cooperatives, local multi-purpose amounted to about 125576 pounds per year growth rate of about 4.5%, Kmatben that the general trend of the total share capital of the local agricultural cooperatives, agrarian reform is increasingly significant at about 2109.3 pounds per year growth rate of about 10.7%, and was also found that the general trend of the total share capital of agricultural cooperatives, local agricultural reclamation increasingly non-entities amounted to about 216.8 pounds per year growth rate of about 2.7%. and polled respondents about the future status of cooperatives has confirmed 100% of the sample of the study on the need for the independence of cooperatives and the uniqueness of the cooperative sector to take actions that achieve the goals established agricultural cooperatives for it, as explained 53% of the respondents that they prefer self-reliance in exercise-induced agricultural cooperative. explained 73% desire to create a cooperative bank contributes to the cooperative members and get rid of the system of financing the former, and that the about 87% of them assert that this relationship between agricultural cooperatives and state become effective initiative is already working and opinion and demands between them, and in light of the current political situation and where you live Egypt after the revolution of January 25 preferably 7% of them that it is better to adopt the relationship between the structure of the cooperative and political forces in the community on both the political neutrality and impartiality negative.